

دور النظام المالي و نظام النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي

The role of the financial system and the international monetary system in promoting international finance

د تكواشت رانية

مخبر اقتصاد المنظمات و التنمية المستدامة جامعة محمد الصديق بن يحي (جيجل)، rana.tak23@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تعرف على دور النظام المالي و النقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي بالإضافة الى الامام بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من النظام المالي و النقدي الدولي و التمويل الدولي توصلت هذه الدراسة الى أن النظام المالي و النقدي الدولي يساهم بشكل أساسي في تعزيز التمويل الدولي و ذلك من خلال أن النظام المالي الدولي يضع الإطار العالمي للاتفاقيات القانونية والمنظمات والجهات الفاعلة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية اللاتي تسهل معًا التدفق الدولي لرؤوس الأموال بغرض الاستثمار والتمويل التجاري، و النظام النقدي الدولي يساعد على إيجاد ترتيبات وأجراءات مؤسسية يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزيز عمليات التمويل الدولي.

كلمات مفتاحية: النظام المالي الدولي، النظام النقدي الدولي، التمويل الدولي.

Abstract:

This study aims to know the role of the international financial and monetary system in promoting international finance in addition to understanding the various theoretical aspects related to both the international financial and monetary system and international financing

This study concluded that the international financial and monetary system mainly contributes to enhancing international financing through that the international financial system sets the global framework for legal agreements and organizations and formal and informal economic actors that together facilitate the international flow of capital for investment and commercial financing, and The international monetary system helps to find institutional arrangements and procedures through which cash flows are facilitated, exchanges are facilitated and settled and international financing operations are enhanced.

Key words: international financial system, international monetary system, international finance

Résumé:

Cette étude vise à connaître le rôle du système financier et monétaire international dans la promotion de la finance internationale, en plus de se familiariser avec les différents aspects théoriques liés à la fois au système financier et monétaire international et à la finance internationale.

Cette étude a conclu que le système financier et monétaire international contribue principalement au renforcement de la finance internationale en établissant le cadre mondial pour les accords juridiques, les organisations et les acteurs économiques formels et informels qui, ensemble, facilitent les flux internationaux de capitaux à des fins d'investissement et de financement du commerce, et Le système monétaire international contribue à créer des dispositifs et des procédures institutionnelles grâce auxquels les flux de trésorerie sont facilités, les échanges sont facilités et réglés et les opérations de financement internationales sont renforcées.

المؤلف المرسل: تكواشت رانية ، الإيميل: rana.tak23@gmail.com

مقدمة

يتمتع التمويل الدولي بأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الدولي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وما شهدته الساحة الدولية من تطورات مهمة وتسارع في الأحداث التي أدت إلى تقارب كبير بين الدول وزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهما، أضف إلى ذلك التطور السريع في وسائل الاتصال والتكنولوجيا مما أدى إلى تدفق كبير لسلع والخدمات بين الدول رفقه انتقال متزايد لرؤوس الأموال، حتى أصبح حجم تدفق الأموال أكبر من حجم تدفق السلع والخدمات، قد ساعد في هذا التدفق التطور الحاصل في الساحة المالية الدولية من تعدد أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وزيادة حجم نشاطها وتحالفاتها وانشؤها لشبكة اتصال سريعة وفعالة وموثوقة على المستوى الدولي تسمح بالانتقال السلس لرؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء بغرض التوظيف أو الاستثمار أو دفع قيمة معاملات تجارية¹ (بضياف، 2019، ص1)

و انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور النظام المالي والنقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي؟

و انطلاقاً من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة التالية:

- ماهو النظام المالي والنقدي الدولي؟

- ما هي مراحل تطور كل من النظام المالي والنقدي الدولي؟

- كيف يساهم النظام المالي والنقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي؟

الفرضيات: للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي.

- النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد والآليات والتنظيمات التي تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية وتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة الخارجية الدولية متعدد الأطراف

- يساعد النظام النقدي الدولي وجود ترتيبات وأجراءات مؤسسية يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزز عمليات التمويل الدولي.

- النظام المالي الدولي هو الإطار العالمي للاتفاقيات القانونية والمنظمات والجهات الفاعلة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية اللاتي تسهل معاً التدفق الدولي لرؤوس الأموال بغرض الاستثمار والتمويل التجاري.

أهمية و أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى الإجابة على الإشكالية المطروحة بالإضافة الى ما يلي:

- الإلمام بجوانب النظرية المتعلقة بنظام المالي والنقدي الدولي

- دراسة مراحل تطور نظام المالي والنقدي الدولي

- الإلمام بجوانب النظرية المتعلقة بتمويل الدولي

منهجية الدراسة : اعتماد الباحث على المنهج الاستقرائي للإلمام بمختلف جوانب إشكالية البحث وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع (الكتب و المقالات و الملتقيات...) التي تناولت موضوع البحث و ذلك بهدف رسم اطار متكامل لتحديد مدى مساهمة و فعالية النظام المالي والنقدي الدولي في تعزيز التمويل الدولي.

1- النظام المالي الدولي

1-1- نشأة النظام المالي العالمي (Global financial system) هو الإطار العالمي للاتفاقيات القانونية والمنظمات والجهات الفاعلة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية اللاتي تسهل معًا التدفق الدولي لرؤوس الأموال بغرض الاستثمار والتمويل التجاري. منذ ظهوره في أواخر القرن التاسع عشر خلال الموجة الحديثة الأولى من العولمة الاقتصادية، تميز تطوره بإنشاء بنوك مركزية ومعاهدات متعددة الأطراف ومنظمات حكومية دولية تهدف إلى تحسين شفافية الأسواق الدولية وتنظيمها وفعاليتها. يسرت الهجرة العالمية وتكنولوجيا الاتصالات في أواخر القرن التاسع عشر نموًا غير مسبوق في التجارة الدولية والاستثمار. تقلصت التجارة في بداية الحرب العالمية الأولى، إذ أُصيبت أسواق صرف العملات بالشلل بسبب عدم السيولة في أسواق المال. سعت البلدان لمواجهة الصدمات الخارجية بسياسات حمائية، وتوقفت التجارة فعليًا بحلول عام 1933، ما أدى إلى تفاقم آثار الكساد الكبير العالمي حتى أدى إبرام سلسلة من اتفاقيات التجارة المتبادلة إلى خفض التعريفات الجمركية تدريجيًا ببطء في جميع أنحاء العالم. أدت الجهود المبذولة بعد الحرب العالمية الثانية لتجديد النظام النقدي الدولي إلى تعزيز استقرار سعر الصرف، ما نتج عنه نمو قياسي في التمويل العالمي.

أدت سلسلة من التخفيضات في قيمة العملة وأزمات النفط في السبعينيات إلى دفع معظم الدول إلى تعويم عملاتها. أصبح الاقتصاد العالمي متكاملًا ماليًا بشكل متزايد في الثمانينيات والتسعينيات بسبب تحرير حساب رأس المال وإزالة القيود المالية. شهدت أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية سلسلة من الأزمات المالية تلتها آثار مُعدية ماليًا بسبب زيادة التعرض للتقلب في تدفقات رؤوس الأموال. انتشرت الأزمة المالية العالمية -التي نشأت في الولايات المتحدة في عام 2007- بسرعة بين الدول الأخرى وأقرَّ بأنها سبب للركود الاقتصادي العظيم 2008 في جميع أنحاء العالم. أدى تعديل السوق في عام 2009 -لعدم امتثال اليونان لاتحادها النقدي- إلى نشوب أزمة الديون السيادية بين الدول الأوروبية، المعروفة بأزمة منطقة اليورو .

ينطوي اتخاذ أي دولة قرارًا بتشغيل اقتصاد مفتوح وعولمة رأس مالها على تداعيات تظهر في ميزان المدفوعات. إلى جانب أنه يعرض التمويل الدولي لمخاطر مثل التدهور السياسي والتغييرات التنظيمية وضوابط النقد الأجنبي وعدم التيقن القانوني بحقوق الملكية والاستثمارات. يمكن للأفراد والجماعات المشاركة في النظام المالي العالمي. يتولى المستهلكون والشركات الدولية الاستهلاك والإنتاج والاستثمار. تعمل الحكومات والهيئات الحكومية الدولية بمثابة جهات مشرفة على التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية وإدارة الأزمات. تضع الهيئات التنظيمية النظم المالية والإجراءات القانونية، بينما تسهل الهيئات المستقلة الإشراف على الصناعات. تحلل معاهد الأبحاث والجمعيات الأخرى البيانات، وتنشر التقارير وموجزات السياسات العامة، وتحتضن الخطاب العام حول الشؤون المالية العالمية .

بينما يتجه النظام المالي العالمي نحو مزيد من الاستقرار، يجب على الحكومات التعامل مع مختلف الاحتياجات الإقليمية أو الوطنية. تحاول بعض الدول -بشكل ممنهج- التوقف عن وضع سياسات نقدية غير تقليدية موجودة لتعزيز الانتعاش، بينما تعمل دول أخرى على توسيع نطاقها وحجمها. يواجه واضعو سياسات الأسواق الناشئة تحديًا يتمثل في الدقة، إذ يتعين عليهم وضع سياسات اقتصادية كلية مستدامة بدقة أثناء حساسية السوق الاستثنائية دون استفزاز المستثمرين ودفعهم لسحب رؤوس أموالهم واستثمارها في أسواق أقوى. أدى عدم قدرة الدول على التوفيق بين المصالح وتحقيق استحسان دولي في الآراء بشأن أمور مثل التنظيم المصرفي إلى استمرار خطر وقوع كوارث مالية عالمية في المستقبل² .

1-2- مفهوم النظام المالي الدولي

يعرف النظام المالي على أنه شبكة من المؤسسات المالية التي تتعامل بعدة أنواع من الأصول المالية و التي تسهل تحويل النقود و اقتراض الأموال و اقراضها بهدف التشغيل الكفء للموارد المالية و ضمان التنسيق و التوازن المستمر ما بين عرض الأموال المتاحة و الطلب عليها بما يتناسب و حاجات الاقتصاد و المجتمع

يوفر النظام المالي نوعين من الوساطة: الوساطة المالي من خلال البنوك (اقتصاديات المديونية) والوساطة المالية من خلال الأسواق المالية (اقتصاديات الأسواق المالية).³ (براضية، 2015، ص92)

و بالنسبة للنظام المالي الدولي فهو يمثل سوق شامل و موحد لرؤوس الأموال يتعامل به بمنتجات المالية الشاملة، و هي نواة العملة المالية حيث هذا السوق يتميز ب:⁴ (قاسمي، 2015، ص22)

-وحدة المكانية: يأخذ السوق شبكة منتظمة على نطاق العالمي و بطريقة غير مركزية و هذا بفضل ارضيات التفاوض الالكتروني

-وحدة الزمنية: و هذا بالاعتبار الأسواق المالية الدولية تتواجد في مناطق زمنية مختلفة، فيمكن اعتبار أن العمليات في النظام المالي تتم بشكل متواصل 24 ساعة عن طرق الهاتف أو الفاكس أو وسائل الاتصال الرقمية،

-وحدة العمليات: حيث نجد نفس الإجراءات في كل مكان (جدول الصرف و التكنولوجيا الإعلامية)، بإضافة الى نمطية و تجانس الخدمات المقدمة المالية كما أن عملاء السوق من نفس الطبيعة (البنوك -السماسرة).

و بتالي يمكن أن نعرف النظام المالي الدولي هو مجموعة من العناصر المترابطة (نبية تحتية و نظم قانونية ، نظم مدفوعات و مؤسسات و بنوك و شركات الأوراق المالية و المؤسسات المالية الدولية ، هيئات دولية ، مؤسسات استثمارية و أسواق الأسهم و السندات و

المشتقات) تتفاعل فيما بينها في ظل وجود مدفوعات دولية⁵ (بوزرب، 2015، ص116)

1-3-وظائف النظام المالي

يقوم النظام المالي بوظائف كثيرة لها أهمية اقتصادية بالغة و تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي، وفيما يلي سنقوم باستعراض أهم وظائفه النظام المالي ما يلي:⁶ (عيسى، بوزيان، بدون سنة، ص75)

-الادخار: وذلك من خلال مبادلة المدخرات بموجودات مالية أخرى ك أسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية التي توفر عائدا يتميز بمعدل مخاطرة منخفض يساهم في تمويل الاستثمارات وتحسين المستوى المعيشي للمجتمع .

-الثروة: الأسواق المالية توفر أدوات مثلى للاحتفاظ بالثروة فهي تتعرض للتقدم و توفر دخلا ثابتا لصاحبها وبهذه الطريقة فهي تحافظ على قيمة الثروة

-السيولة: إن وجود الأسواق المالية يضمن تحويل الأدوات المالية إلى سيولة بسهولة وبأقل مخاطرة ممكنة مما يعني أن هذه الأسواق تقوم بتوفير السيولة للمدخرين المحفظين بأدواتها .

- الائتمان: أي أن الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها قادرة على تأمين احتياجاتها أو توسيع مشاريعها من خلال اللجوء إلى المؤسسات المالية التي تتكفل بتوفير التمويل الازم لذلك .

-المدفوعات: يوفر النظام المالي آلية للدفع مقابل السلع والخدمات المقدمة فبعض الموجودات كالودائع الجارية تعمل كوسيلة لتسوية المدفوعات

-المخاطرة: إن الحكومات والشركات والافراد على حد سواء يحصلون من خلال الأسواق المالية على الحماية ضد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الدخل أو الثروة أو الصحة أو الحياة من خلال شركات التأمين، فضلا عن حماية الاسواق لثروات المستهلكين وشركات الأعمال.

- السياسة الاقتصادية: أصبحت الأسواق المالية بمثابة القناة الرئيسية التي تستطيع الحكومات من خلالها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفايدي التضخم من خلال التحكم في أسعار الفائدة وحجم الائتمان تستطيع الحكومة التأثير على خطط الاقتراض والافاق لدى الجمهور والذي بدوره ينعكس على نمو الوظائف والانتاج والاسعار.

1-4- عناصر النظام المالي

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي.

والنظام المالي الكفؤ هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلا للنظام التجاري الدولي واستقرارا للنظام النقدي، والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو في معظم بلدان العالم.

كان النظام التجاري الدولي يعتمد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (GATT) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والآن أصبح يعتمد على منظمة التجارة العالمية (OMC).

أما النظام النقدي الدولي: يعتمد على تلك الآليات التي يديرها صندوق النقد الدولي.

والنظام المالي الدولي: يتكون من أسواق التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهيئة التنمية الدولية، ومؤسسة (شركة) التمويل الدولية... الخ.

أن العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتمثل بما يلي:⁷

- المتعاملون :

هم الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي و يتكون المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من المستثمرين و المقترضين و المشاركين.

أ-المستثمرون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمستثمر هو ذلك الشخص (مهما كانت طبيعته القانونية) الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها، وهنا يجب أن يفرق بين التوظيف المالي والتوظيف الحقيقي للأموال.

ويشير التوظيف المالي إلى الاستثمار في إحدى الأصول المالية كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى والتي تدر عائدا ماليا لصاحب هذا المال.

وعلى المستوى الجزئي (Micro) يعتبر توظيف حقيقي للأموال لهذه الأصول، أما على المستوى الكلي (Macro) فهذا لا يعتبر توظيفا حقيقيا للأموال ولكنه عملية نقل للملكية من شخص إلى آخر.

أما التوظيف (الإستثمار) الحقيقي للأموال : يقصد به شراء معدات أصول وآلات جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة على هذه الطاقة من خلال الإستثمار الاحلالي، أما إيداع الأموال في أحد الأوعية الادخارية (كالبانوك) لا يغير من الصفة الاستثمارية لهذا الشخص ويصبح في هذه الحالة بمثابة مدخر وليس مستثمر مالي.

ب- المقترضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق، أو بالاقتراض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة.

والمقترض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات والآلات والقيام بعمل مؤسسات ومصانع ومشروعات جديدة، وفي هذه الحالة فإن المقترض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

وتأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

الاتجاه الأول: هو تدفق هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي).

الاتجاه الثاني : هو تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

ج- المشاركون:

والمشاركون بالنظام المالي الدولي هم في الواقع:

السماسة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم مثل البنوك وشركات الاستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار ... إلخ بالإضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والاقليمية المختلفة والحكومات والشركات دولية النشاط (متعددة الجنسيات) والأفراد من مختلف دول العالم... ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال, كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

- الأسواق :

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس المال Capital Market.

وفي أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة, وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة, كما تعكس الأدوات ديناً محدداً.

أما أسواق رأس المال: فإن الأدوات المستعملة تعكس غالباً حقوق الملكية مثل الأسهم كما تعكس كذلك ديوناً طويلة الأجل مثل السندات, وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف.

- الأدوات :

تختلف الأدوات باختلاف نوعية السوق.

ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل:

- أذونات الخزينة.
- القبولات المصرفية.
- الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول.
- شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.
- أما الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال وهي الأدوات طويلة الأجل مثل:
 - الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية.

السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات وتلك التي تطرحها حكومات الدول المختلفة في أسواق المال الدولية.

2- النظام النقدي الدولي International Monetary System -

تهدف فكرة إنشاء نظام نقدي دولي إلى خلق مصدر للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف

على تنظيم عمليات المبادلة التجارية بين دول العالم. إلا أن هذا النظام قد مر بعدة مراحل نتيجة تغير الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية العالمية. فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة أصبح يتم وفق قاعدة الذهب، ثم تحول العالم

إلى نظام آخر يتركز على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي وأخيراً جاء نظام تعويم العملات وترك العملات لقوى السوق (العرض والطلب).

2-1- تطور النظام النقدي الدولي

يمثل النظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها البعض بالإضافة إلى تحديد أنواع النقود التي تُقبل بين الدول كوسيط للتبادل ومقاييس لقيم السلع والخدمات المتبادلة، والتي تستخدم في نفس الوقت مستودعاً للقيم والإحتياطات الدولية، كذلك مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الالتزامات الدولية .

قبل التطرق إلى مراحل تطور النظام النقدي الدولي سنعرض باختصار المرحلة التي سبقته والمتمثلة في نظام المقايضة وظهور النقود والمرحلة الميركانتيلية التي تعتبر الأساس الذي بني عليه نظام قاعدة الذهب.

أ- نظام المقايضة وظهور النقود

يُعرف نظام المقايضة بشكل عام بأنه مبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة دون وسيط، ومثال ذلك أن يبادل شخص كمية من القمح بكمية من العسل أو كمية من التفاح بكمية من الأرز ونحو ذلك. وظهر نتيجة التخصص في الإنتاج وكان أول نظام للتبادل التجاري عرفه الإنسان .

ونتيجة لاحتواء نظام المقايضة على العديد من العيوب كصعوبة توافق الرغبات، صعوبة تجزئة بعض السلع، عدم وجود أداة للدخار... الخ. ظهرت النقود كوسيط للتبادل للقضاء على عيوب نظام المقايضة وكانت في بدايتها على شكل نقود سلعية، ثم النقود المعدنية وبعدها النقود الورقية لتسهيل عملية التبادل التجاري.

- المرحلة الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية):

تبلور ظهور هذا النظام النقدي في هذه المرحلة، على الرغم من صعوبة الإشارة إلى نظام نقدي دولي في تلك المرحلة نظراً لطابع القرصنة والنهب التي كانت تتم في ضوئه حركة التبادل الدولي، إذ كانت الثروات والأرباح الضخمة التي تكونت خلال المرحلة الميركانتيلية عن طريق سرقة الذهب والفضة ومن تجارة السلع والرق من المناطق التي هيمن عليها الأوروبيون في آسيا وإفريقيا وأمريكا، هي أولى عمليات التراكم الرأسمالي ومصدر قوة رأس المال التجاري الذي سيلعب في الفترة التالية الدور الأساسي في مرحلة التوسع الرأسمالي، وهذه الكميات الضخمة المنهوبة من الذهب والفضة هي الكميات التي أسس عليها نظام قاعدة الذهب في مرحلة الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر، إذ كانت المهمة التاريخية للمرحلة الميركانتيلية قد تحققت، وهي تكوين التراكم البدائي لرأس المال وتوحيد وتهيئة السوق العالمية أمام المجتمع الجديد، مجتمع الرأسمالية الصناعية .

-مرحلة نظام قاعدة الذهب 1870- 1933

بدأت قاعدة الذهب في الانتشار في الثلث الأول من القرن التاسع عشر باتخاذ بريطانيا لها كقاعدة نقدية بقانون صدر في 1819 وأصبح ساري المفعول في سنة 1821 وبحلول عام 1870 لحقت بها بعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، فرنسا والولايات المتحدة حتى جاء عام 1900 الذي أضحت فيه جميع الدول تقريباً تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلنا قاعدة الفضة .

ولقد عرف العالم لقاعدة الذهب ثلاثة أشكال:

-الشكل الأول: قاعدة المسكوكات الذهبية (Gold Specie Standard)

بعد أن اتخذ الذهب كقاعدة للنقد، قام الناس بتداول مسكوكاته (المسكوكة الذهبية هي عبارة عن عملة ذهبية مصنوعة من الذهب المضاف إليه بعض المعادن الأخرى وأهمها النحاس والقصدير لإكسابه الصلابة والسهولة بالتشكيل، وإن قيمة العملة ناجمة عن كمية أو

وزن الذهب الموجود فيها) من يد إلى يد وأصبح للذهب وظيفة مزدوجة، فعلى الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية. وكانت قاعدة المسكوكات الذهبية تقوم بدورها الداخلي والخارجي بفضل توفر بعض الشروط الضرورية الآتية :

- أن يضمن البنك المركزي شراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة وبسعر ثابت .

- حرية السك والصهر بحيث يستطيع أي فرد لديه قطعة من الذهب أن يقدمها لدار السك من أجل تحويلها إلى مسكوكة ذهبية أو بالعكس.

- حرية تصدير الذهب واستيراده من الخارج بدون أي قيد أو شرط .

- قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف عند حد التعادل بمسكوكات ذهبية.

- الشكل الثاني: قاعدة السبائك الذهبية (Gold Block)

تطورت أو تغيرت قاعدة (المسكوكات الذهبية إلى قاعدة (السبائك الذهبية) وذلك بإعلان ونستون تشرشل **Winston Churchill** رئيس وزراء بريطانيا في 25 نيسان عام 1925 عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب على صورة السبائك الذهبية وذلك بعد أن اعتقد الكثير من رجال السياسة والاقتصاد إن الأسباب الحقيقية وراء الاضطرابات الاقتصادية والنقدية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية التي حدثت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بسبب الخروج عن قاعدة الذهب واتباع نظام الأسعار المرنة والقيود . تختلف السبائك عن المسكوكات في عدم تداول السبائك من يد إلى يد بين الناس وإنما يمكن مبادلة البنكنوت (أو الأوراق النقدية الممثلة لها) التي أصدرها بنك الإصدار مقابل وزن محدد من الذهب لكل ورقة نقدية .

- الشكل الثالث: نظام الصرف بالذهب

لقد عرف العالم شكلاً ثالثاً لنظام الذهب أطلق عليه اسم نظام الصرف بالذهب، فقد أوصى مؤتمر جنوة **Genoa Conference** في عام 1922 باتباع النظام رسمياً، وفي ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، ويتم ذلك باحتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول.

ب- انهيار نظام قاعدة الذهب

فرضت الحرب العالمية الأولى على الدول المشاركة فيها ضرورة التوسع في الإصدار النقدي من أجل تمويل نفقاتها الباهظة على عكس ما تفرضه قاعدة الذهب وهو الإصدار الصارم في النقد أي بما يتوافق مع كمية الذهب مما أقتضى على أغلب الدول الخروج عنها وإتباع سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأول هدف لها، ومن تلك السياسات هو التوسع في الإصدار النقدي لمواكبة الحاجة الكبيرة والمتزايدة للأموال لتغطية نفقات الحرب والتعويض عن توقف العجلة الإنتاجية أو تدمير الهياكل التحتية وما إلى ذلك.

وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى جرت محاولات حقيقية من أجل إعادة الحياة إلى قاعدة الذهب لكن ظهور أزمة الثلاثينات الشهيرة ب (أزمة الكساد العظيم) والتي ابتدأت بوادها عام 1929 ثم ما لبثت أن عمت جميع الدول الرأسمالية دون استثناء، وهي تعتبر أخطر أزمة عرفتها الرأسمالية في تاريخها الطويل، إذ أدى هبوط أسعار السندات والأوراق المالية إلى مستويات متدنية جداً، أعقبتها موجات بطالة عاتية وهبوط شديد ومتراكم في الطلب وانخفاض مخيف في الأسعار والنتائج، نتيجة لهذه الأحداث اضطرت العديد من الدول التخلي على قاعدة الذهب.

وبالنظر لكون بريطانيا آنذاك المركز الرئيسي لنظام الذهب، فقد أدى إنهاء قابلية تحويل الجنيه الاسترليني إلى ذهب إلى انهاء نظام الذهب، وقد تبعت الدول الكبرى بريطانيا في إنهاء قابلية تحويل عملاتها إلى الذهب وبإنتهاء عام 1934 كان الدولار الأمريكي هو العملة الرئيسية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب.

ج- النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز 1944

شهد الاقتصاد العالمي قبيل إنتهاء الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية، مما دفع بالولايات المتحدة وبريطانيا إلى التفكير في خلق نظام نقدي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعام ما بعد الحرب ولهذا الغرض نظمت مؤتمراً في مدينة بريتون وودز Bretton Woods - بولاية نيوهامبشير New Hampshire - بالولايات المتحدة في يوليو 1944 شاركت فيه 44 دولة وكان كل من جون مينارد كينز John Maynard Keynes - وهاري ديكسترو وايت Harry Dexter White - بمثابة مهندسا المؤتمر، وقد أقر المؤتمر نظاماً نقدياً جديداً قائماً على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35\$ لكل أونصة من الذهب، (الأونصة الواحدة تساوي 31.103غم من الذهب) ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به، وقد استمر العمل بهذا النظام قرابة خمس وعشرون سنة حتى أخياره في عام 1971 كما سيتم توضيحه لاحقاً، وقد استهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية .

وقد حاول المؤتمر المذكور تكريس مجموعة من الأفكار وتحقيق أهداف هامة منها :

-ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة .

-وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها .

-تحقيق التوازن في موازين المدفوعات .

-الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد .

كما أسفرت جهود هذا المؤتمر إلى تحقيق نتيجتين مهمتين هما :

الأولى: إنشاء صندوق النقد الدولي IMF والغرض منه تحقيق استقرار أسعار الصرف والإشراف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي الجديد. حيث قام هذا الصندوق مباشرة مهامه بعد 1947.

الثانية: إنشاء البنك الدولي للإنشاء و التعمير IBRD والغرض منه هو مساعدة الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب ثم مساعدة الدول الأخرى على التنمية الاقتصادية .

*وبالإضافة إلى المؤسستين السابقتين فقد انبثقت عن المؤتمر فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO ولكن لم تنفذ مباشرة وإنما

ابتدأت بالاتفاقية متعددة الأطراف والمسماة ب (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة A General Agreement on Tariffs and Trade GATT) عام 1948 وبمشاركة 23 دولة وبجولاتها الثمان والتي تمخضت جولتها الثامنة - جولة الأوروغواي - عن

إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO

د- انهيار نظام بريتون وودز

أدى توفر الدولار لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة إلى فقدان الثقة في احتياطياتها الدولارية ومن ثم عمدت إلى تحويل هذا الفائض إلى ذهب مما أدى إلى هبوط مخزون الرصيد الذهبي الموجود في حوزة الولايات المتحدة حيث انخفض من 18 مليار \$ إلى 11 مليار \$ (1960 - 1970) وأصبحت مستحقات الدول اتجاه أمريكا تفوق ما لديها من رصيد ذهبي الشيء الذي طرح الكثير من التساؤلات فيما يخص قدرتها على تحويل الدولار إلى ذهب .

وفي 9 مايو 1971 رفعت كل من سويسرا (الفرنك) والنمسا (الشلن) من قيمة عملتهما بنسبة 7.1% و 5.1% على التوالي بينما قررت ألمانيا وهولندا تعويم عملتهما في ذلك الوقت، ثم حدثت العديد من الأحداث والأزمات كان أبرزها الانتكاسة التي شهدتها الإسترليني عامي 1965 و 1966 مما دفع الولايات المتحدة لعملية إنقاذه خوفاً من انعكاس ذلك على تنامي حركة المضاربة بالدولار، وأمام هذه الأوضاع المتأزمة في أسواق الصرف والحالة التي وصل إليها الدولار الأمريكي واحتياطياتها الذهبي قامت أميركا بالتدخل لإصلاح الأوضاع وذلك بإقرار مجموعة من قرارات على لسان رئيسها ريتشارد نيكسون في 15/8/1971 (والتي تعرف بصدمة نيكسون) في خطابه للأمم تحت عنوان السياسات الاقتصادية الجديدة والتي تضمنت الآتي :

- وقف تحويل الدولار إلى ذهب أي وقف التزاماتها الدولية .
 - خفض الإنفاق العمومي والمساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة 10% .
 - فرض ضريبة على السلع التي تدخل إلى أمريكا سعياً إلى رفع تنافسية السلع الأمريكية.
- ومعنى ذلك هو انهيار قاعدة الدولار التي قام عليها النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية مما اضطرت بعض الدول إلى تعويم عملاتها.

-أسباب فشل نظام بريتون وودز

- لقد فشل نظام بريتون وودز بسبب ما احتواه من تناقضات ولما ورد على سيره وتنفيذه من قيود وحواجز أهمها :
- لم يسمح في ظل هذا النظام للدول بالقيام بإجراءات تصحيحية للعجز في ميزانيتها كما كان الحال في نظام الذهب .
 - أن هذا النظام عانى من مشكل رئيسي هو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل
 - لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية .
 - تتوقف الثقة بالدولار على الحالة التي يتحقق فيها التوازن في ميزان المدفوعات الأمريكي، لأنه يؤدي إلى تثبيت حجم السيولة الدولية، ولكن عند حصول عجز في هذا الميزان فسوف يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية، ولكنه يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.

ه-مرحلة نظام أسعار الصرف المرنة 1973

وهي المرحلة التي جاءت على أنقاض مرحلة نظام بريتون وودز، والتي قامت على قاعدة (تعويم العملة)، أي جعل سعر صرف العملة المحلية مستقلاً عن العملات الأخرى في السوق العالمية، أي مرتبط بقوة العرض والطلب. مثلاً في مصر ترتبط العملة المصرية (الجنيه) بالدولار الأمريكي، وتعومها يعني أن يتم تحديد سعر صرفها نتيجة (قوى العرض والطلب الدولي)، وليس لربطها بعملة معينة، وفي هذه المرحلة انتقل العالم الرأسمالي من مرحلة ثبات الأسعار إلى مرحلة تعويم العملة، ونبذت أغلب الدول الرأسمالية الصناعية فكرة (وضع أسعار تعادل ثابتة) وسادت فكرة جديدة مفادها أن أسعار الصرف المرنة المرتبطة بقوة العرض والطلب، يمكن أن تدير نظام النقد الدولي بقدر قليل من الذهب والإحتياطيات الدولية .

- وفي عام 1976 عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مؤتمراً في جمايكا (اتفاقية جمايكا) تم فيه تعديل اتفاقية بريتون وودز، وتم وضع عدد من البنود الأساسية للنظام المالي الحديث، وكان لذلك أثراً واضحاً على نظام الصرف الدولي وتمثلت تلك البنود بالآتي :
- حرية الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في إختيار ما تشاء من نظم الصرف بما فيها التعويم
 - إلغاء السعر الرسمي للذهب ونزع الصفة النقدية عنه ومعاملته معاملة أي سلعة يتحدد سعره بناء على العرض والطلب.
 - التخلص من جزء من مقادير الذهب التي توجد بحوزة صندوق النقد الدولي .

-تكون وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي هي الأصول الاحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي، المقصود بحقوق السحب الخاصة: هو نظام جديد للعملة الاحتياطية الدولية، أبتدعه صندوق النقد الدولي عام 1969، ويوفر هذا النظام نوعا جديدا من النقود يعرف بإسم (الذهب الورقي)، يستخدم في التجارة الخارجية بوصفه عملة دولية أولى ذات قوة قانونية، وتستخدم حقوق السحب الخاصة جنبا إلى جنب مع الذهب والدولار، كإحتياطيات نقدية دولية .
علماً بأنه لا يحق للأفراد أو المنشآت الخاصة حيازة هذه الحقوق (الذهب الورقي)، وإنما تستخدم فقط في المعاملات التجارية الخارجية بين الحكومات أو بين البنوك المركزية، ووفقا لهذه القاعدة تضطلع السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف، دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، ولكل سلطة نقدية حرية اختيار أية سياسة للتدخل وحرية تغيير تلك السياسة في أي وقت تشاء ودون موافقة خارجية .
و في حالة إذا لم تتدخل السلطات النقدية على الإطلاق في سوق الصرف الأجنبي، فإنها تكون قد تركت أسعار الصرف حرة، وذلك باعتقادها أن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بصورة تلقائية، وذلك بترك عملاتها تتحدد بحرية وفقا لقوى السوق من خلال العرض والطلب عليها، شأنها شأن بقية السلع الموجودة في السوق، حيث ينخفض سعرها إذا ماخفض الطلب على العرض، ويرتفع سعرها إذا زاد الطلب على العرض⁸.

2-2-تعريف النظام النقدي الدولي: إن النظام النقدي الدولي (الجيد) هو ذلك النظام الذي يعمل على زيادة تدفق التجارة الدولية والاستثمارات ويعمل على توزيع منافع التجارة بين الدول بعدالة . و يقيّم عادة بالاستناد الى ثلاثة معايير هي : التصحيح Adjustment والسيولة Liquidity والثقة Confidence . إذ يشير التصحيح الى الطريقة التي يمكن بواسطتها معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، فالنظام الجيد هو الذي يقلل الكلفة والوقت اللازم لتصحيح الاختلال الى اقل ما يمكن . أما السيولة فتشير الى الكمية المتوفرة من الموجودات الاحتياطية الدولية اللازمة لتسوية الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات ، فالنظام الجيد هو الذي يوفر الاحتياطات الدولية الكافية التي تمكن الدول من تصحيح العجز في ميزانها بدون حصول انكماش في اقتصادها . أما الثقة فتشير الى الإدراك بان آلية التصحيح تعمل بكفاءة وان الاحتياطات الدولية سوف تحافظ على قيمتها المطلقة والنسبية⁹ .
و يمكن أيضا تعريفه كما يلي:

التعريف الأول: هو عبارة عن مجموعة المکانیزمات والتطبيقات العملية الخاصة بمختلف الهيئات المالية التي تمكن من تحويل العملة باعتبارها وسيلة صرف لدولة ما مقابل عملة لدولة اخرى , وعليه تتم المبادلات التجارية للسلع والخدمات بين الدول .
كما هو مجموعة الطرق والاعتماد على اسعار الصرف تحدد كفاءات التسديد , التوظيف , القروض والاستثمارات بين مختلف الدول.
وهذا النظام يعمل في ظل وجود عدة منظمات مالية ودولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وأسواق الامول العالمية (البورصات) ويتشكل من مختلف العمليات المالية كالاقتراض التوظيف الاستثمار وهو يتخلص مهام المنظمات السابقة ذكرها ومنها

1-ضمان استقرار معدلات الصرف

2-مراقبة ومتابعة العمليات المالية الدولية

3-إقراض الدول التي يكون ميزانها تيجاري عاجزا

ويرابط هذا النظام دول الشمال بدول الجنوب السائر في طريق النمو وذلك من خلال عمليات الاقتراض والاقرضون هذا يعتبر من علامات ظاهرة العولمة . (1)

تعريف الثاني: هو مجموعة القواعد و الأهداف و الأدوات و التسهيلات و المنظمات للتأشير على المدفوعات الدولية.

التعريف الثالث : هو مجموعة القواعد و الآليات و التنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة متعدد الأطراف.

مما سبق نستخلص التعريف الشامل أو الإجمالي التالي: النظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد و الآليات و التنظيمات التي تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية و تصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة الخارجية الدولية متعدد الأطراف.¹⁰

2-3- عناصر النظام النقدي الدولي:

تشير معظم الأقتصاديين، الى ان وجود نظام نقدي دولي، يعد شرطاً ضرورياً لتمكين تجارته الدولي في النمو بشكل يحقق مصالح الدول المختلفة، فهو مجموعة القواعد والآليات والأجراءات، التي يمكن ان تتخذ، بتنظيم الأوضاع النقدية، الدولي بالشكل الذي يسهل ويكفل تمويل حركة تجارته الدولي المتعددة الأطراف، ويسير العلاقات الأقتصادية الدولي عموماً، ويساعد في نموها بصورة مضطربة هنا دون ان ترتب على ذلك حدوث اضطرابات اقتصادية داخل اعضاءه، وكأي نظام، يجب ان تتوفر فيه جملة من العناصر، يمكن ذكر ابرزها:¹¹

1. وجود مؤسسات تنظيمية تتولى ادارة وتوجه هذا النظام النقدي الدولي.
2. وجود عمله تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالألتزامات الدولي (سواء أكان ذهب او عملات قابله للتحويل، او اصول تطرحها المؤسسات النقدية والتي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاص (SDR)
3. وجود آلية تكييف لموازنين مدفوعات دول العالم.
4. وجود ترتيبات وأجراءات مؤسسية يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزيز عمليات التمويل الدولي.

3- التمويل الدولي

3-1- نشأة التمويل الدولي:

كان نشاط التمويل ولايزال يمارس من قبل المؤسسات المالية بما فيها من مصارف وبيوت المال والأستثمار والأدخار، وكذلك من قبل الأسواق المالية ومن قبل المؤسسات المالية الدولية بما فيها ايضا من مصارف دوليه وأسواق مالية دولية ، وكذلك المؤسسات المالية المنبثقة عن منظمة الأمم المتحدة او المنظمات الدولية الأخرى.

ومنذ عقد الخمسينات تطورت أكثر وخاصة في العقود اللاحقة ، واصبحت المصارف الدولية ، هي الظاهرة المهيمنة على العالم في عقد السبعينات وماتلا ذلك، فلقد ازدادت حركة الأقرض الدولية وارتفع حجم القروض الدولية الى مستويات لم يكن يعرفها العالم من قبل، بالإضافة الى الظواهر الدولية الأخرى مثل الأستثمار الأجنبي المباشر والمحفطي وبدأت عمليات الأنتفاح وتخفيف القيود الى غير ذلك من الظواهر.

ولابد من التمييز بين عوامل نشوء وتطور التمويل الدولي ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها، فأذا كانت قبل ذلك التاريخ تختصر الأنشطة المصرفية على الخدمات التقليدية مثال ذلك، المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية وغيرها من الأعمال المصرفية ، فقد جرى تحول كبير عن العملة الإسترلينية الى الدولار الأمريكي، بعد ان فقد الإسترليني هيمنته على التعاملات الدولية ، بعد القيود التي وضعتها الحكومة البريطانية على تحويلات العملات... ولغاية نهاية عقد الخمسينات ، حدث تطورين هامين في تنظيم التمويل ، الأول منهما القيود التي فرضتها الحكومة البريطانية على التعاملات الخارجية للإسترليني كما اسلفنا، وذلك اثر الأزمة التي حدثت بين عامي 1955 و 1957 وعلى اثره منعت الحكومة البريطانية تمويل التجارة بالباون باستثناء التجارة البريطانية منها، فضلا عن تحديدها لتمويل الائتمانات التجارية والثاني، وهو الأهم، هو بداية تحول ميزان المدفوعات الأمريكي من الفائض الى العجز، وكان هذا في بداية عقد الخمسينات. وان تنامي

حجم المتاح من الدولار في اوربا وبعض المناطق الأخرى، قد خلق دورا لعملة الدولار التي باتت مهيمنة على احتياجات العملات في العالم. ومنذ ذلك الحين برز الدولار كعملة دولية تستخدم في تمويل التعاملات الدولية.

كما وتشير البحوث، الى انه توافقت مع بداية تحرك المصارف الأمريكية لتأسيس فروع لها في اوربا، وتزايد الطلب على الدولار في تمويل التعاملات ، والذي بات يعرف بسوق "الدولار الأوربي" الذي تحول الى سوق العملات الأوربية ، بعد ان دخلت العديد من العملات الأوربية والآسيوية... واتسع السوق في الستينات... وبات الدولار العملة الدولية الأكثر أهمية... وفي الفترة م ن عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن الماضي كانت حافلة في التغييرات المصرفية ،... وسرعان ما بدأت، بأنشاء شبكات لها وفروع ومكاتب في خارج حدود الوطن الأم والعمل في الأسواق الأجنبية (اسواق نقد او لعملات اجنبيه) وجرت عملية تدويل لذه الأنشطة المصرفية وازدادت تجارة العالم وتنامي الدخل القومي . وظهرت مفاهيم تحرير التجارة كأحد اهم العناوين على اجندة العديد من الدول المتقدمة فضلا عن أهمية المسائل الأخرى المتعلقة بتحويل العملات والتطورات التكنولوجية... واصبحت الأقتصاديات أكثر تدخلا وتقابرا، هذا وقد نمت الشركات متعددة الجنسية وزادت عمليات التدويل في الصناعة والتجارة.¹²

3-2- مفهوم التمويل الدولي :

تشير الكثير من البحوث الاقتصادية الى ان مصطلح التمويل الدولي **International Finance** يتألف من كلمتين **Finance**، وهذا يعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جاريه او رأسماليه وفق شروط معينه تتضمن السعر والآجل، وبات هذا المفهوم شائعا منذ العقود الأولى من القرن العشرين اما كلمة **International** ، فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأت على اثره المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير... كما وتشير كتابات اخرى بأن ما قصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الأقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها:

الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي

الجانب النقدي او المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم

التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الأستثمار الخارجي بمختلف صوره، ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني، وتظهر أهميته، كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الأقتصاد الدولي، ويمكن تصنيفها حسب هذه الكتابات الى المجموعات التالية :

- الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها (الصادرات والأستيرادات - السلعيه والخدميه) بين البلدان المختلفه.

- التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفه (كالقروض والأستثمارات... الخ)

- الألتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسيه السائده في العالم (كما في حالة التعويضات عند حصول حرب... الخ).

وعلى ما يبدو، ان التمويل الدولي، وفق الضرورات المطروحه، يعد حاجة لوجود وأستمرار اي اقتصاد سواء كان ناميا او متقدما، وهو حاجة جوهرية لأقتصاديات البلدان الناميه، حيث تتطلب عملية التنمية الأقتصادية- الأتماعيه، توفير احتياجات عديده، للوصول الى مستوى ملائم لمعدل النمو الأقتصادي "ويأتي في المقدمه منه رأس المال (**Capital**) بوصفه احد عناصر الأنتاج الأساسي، وفقدانه او ضعفه في البلدان الناميه نجدها مضطره للأستعانه برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العمليه التنمويه في هذه البلدان، وهكذا فأن البحث عنه هو اهم تحدي التي تجابه البلدان الناميه بغية رفع معدلات النمو الأقتصادي . وكان نشاط التمويل ولايزال يمارس من قبل المؤسسات الماليه بما فيها من مصارف وبيوت المال والأستثمار والأدخار، وكذلك من قبل الأسواق الماليه ومن قبل المؤسسات الماليه الدوليه بما فيها ايضا من مصارف دوليه وأسواق ماليه دوليه، وكذلك المؤسسات الماليه المنبثقه عن منظمة الأمم المتحده او المنظمات الدوليه الأخرى .

ومنذ عقد الخمسينات تطورت أكثر وخاصة في العقود اللاحقه، واصبحت المصارف الدوليّه، هي الظاهره المهيمنه على العالم في عقد السبعينات وما تلا ذلك، فلقد ازدادت حركة الأقرض الدوليّه وارتفع حجم القروض الدوليّه الى مستويات لم يكن يعرفها العالم من قبل، بالإضافة الى الظواهر الدوليّه الأخرى مثل الأستثمار الأجنبي المباشر والمحفظة وبدأت عمليات الأفتتاح وتخفيف القيود الى غير ذلك من الظواهر .

ولابد من التمييز بين عوامل نشوء وتطور التمويل الدولي ما قبل الحرب العالميه الثانيه وما بعدها، فأذا كانت قبل ذلك التاريخ تختصر الأنشطة المصرفيه على الخدمات التقليديه مثال ذلك، المدفوعات وتمويل التجاره الخارجيه وغيرها من الأعمال المصرفيه، فقد جرى تحول كبير عن العمله الأسترلينيّه الى الدولار الأمريكي، بعد ان فقد الأسترليني هيمنته على التعاملات الدوليّه، بعد القيود التي وضعتها الحكومه البريطانيه على تحويلات العملات... ولغاية نماية عقد الخمسينات، حدث تطويرين هامين في تنظيم التمويل، الأول منها القيود التي فرضتها الحكومه البريطانيه على التعاملات الخارجيه للأسترليني كما اسلفنا، وذلك اثر الأزمه التي حدثت بين عامي 1955 و 1957 وعلى اثره منعت الحكومه البريطانيه تمويل التجاره بالباون بأستثناء التجاره البريطانيه منها، فضلا عن تحديدها لتمويل الأتئمانات التجاريه، والثاني، وهو الأهم، هو بداية تحول ميزان المدفوعات الأمريكي من الفائض الى العجز، وكان هذا في بداية عقد الخمسينات. وان تنامي حجم المتاح من الدولار في اوربا وبعض المناطق الأخرى، قد خلق دورا لعملة الدولار التي باتت مهيمنه على احتياجات العملات في العالم. ومنذ ذلك الحين برز الدولار كعمله دوليه تستخدم في تمويل التعاملات الدوليّه .

كما وتشير البحوث، الى انه توافقت مع بداية تحرك المصارف الأمريكيه لتأسيس فروع لها في اوربا، وتزايد الطلب على الدولار في تمويل التعاملات، والذي بات يعرف بسوق "الدولار الأوربي" الذي تحول الى سوق العملات الأوربيه، بعد ان دخلت العديد من العملات الأوربيه والآسيويه... واتسع السوق في الستينات... وبات الدولار العمله الدوليّه الأكثر اهميه... وفي الفتره من عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن الماضي. كانت حافله في التغييرات المصرفيه،... وسرعان ما بدأت، بأنشاء شبكات لها وفروع ومكاتب في خارج حدود الوطن الأم والعمل في الأسواق الأجنبيّه (اسواق نقد او لعملات اجنبيه) وجرت عملية تدويل لذه الأنشطة المصرفيه وأزدادت تجارة العالم وتنامي الدخل القومي. وظهرت مفاهيم تحرير التجاره كأحد اهم العناوين على اجندة العديد من الدول المتقدمه فضلا عن اهمية المسائل الأخرى المتعلقة بتحويل العملات والتطورات التكنولوجيه... واصبحت الأقتصاديات أكثر تدخلا وتقاربا، هذا وقد نمت الشركات متعدية الجنسيه وزادت عمليات التدويل في الصناعات والتجاره¹³ .

3-3- اشكال التمويل الدولي:

أشكال التمويل الدولي: يكون لتمويل الدولي 3 أشكال رئيسية كما يتوضح فيما يلي:¹⁴ (بودخدخ، 2016، ص ص8-11)
-وفق الإستثمار الأجنبي المباشر: يعرف هذا الشكل من التمويل الدولي على أنه قيام مستثمر ما 1 يمتلك حصة 10% من رأسمال مشروع أجنبي تؤهله لامتلاك القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بإدارة المشروع وتسييره.

--الإستثمار في المحفظة الماليه: يعبر الإستثمار في المحفظة الماليه على أنه القيام بالمعاملات التي تتعلق سواء بالأسهم (أوراق ملكية) أو بالسندات (أوراق دين) على مستوى الأسواق الماليه الدوليّه. وتجرّد الإشارة إلى أن حيازات الأسهم التي تمنح حاملها القوة التصويتية التي تمكنه من التدخل في إدارة المشروع تقيّد 1. على أنها استثمار مباشر ولا تدخل في حساب الإستثمار في المحفظة الماليه
-القروض والمساعدات الدوليّه: تعبر القروض الدوليّه عن التزام تعاقدى بين طرفين أجنبيين تلتزم فيه جهة مقرضة بتحويل قيمة ماليه إلى جهة مقرضة لفترة متفق عليها وبسعر فائدة محدد قد يكون ثابتا وقد يكون متغيرا.

تتمثل مصادر القروض الدولية في مصادر خاصة قد تكون ثنائية كالبنوك أو قد تكون متعددة الأطراف كنادي لندن وهو عبارة عن مجموعة من الدائنين الخواص، كما قد تكون مصادر رسمية ثنائية كالبنوك المركزية للدول أو رسمية متعددة الأطراف كالهياكل الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي. مثلت القروض منذ تدويل التمويل الدولي في ستينات القرن العشرين الشكل الغالب للتدفقات الرأسمالية الدولية حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين _ باعتبار أنها كانت مرحلة سيطرة البنوك على عملية التمويل وعدم وصول الأسواق المالية للمستوى الذي يسمح لها بالانتشار دولياً، أين دفعت أزمة المديونية التي مست العديد من الدول النامية آنذاك إلى تراجع العديد من البنوك عن منح هكذا قروض لتزايد خطر عدم القدرة على التسديد، في مقابل توجه العديد من الدول المقترضة أيضاً للإعتماد على التمويل عن طريق الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتمويل عن طريق القروض الدولية لما لذلك من مزايا عديدة على اقتصادياتها. أما المعونات الدولية فتعرف على أنها كافة التحويلات التي تتم وفق شروط ميسرة بعيداً عن القواعد و الأسس التجارية السائدة وفقاً لظروف السوق .

3-4- أهمية التمويل الدولي: تتمثل أهمية التمويل الدولي فيما يلي:¹⁵

محاولة توفير رؤوس الأموال اللازمة لإتمام المشروعات القومية الخاصة بالدولة أو الشركات .
تخفيض البطالة في الدول المستقبلية للتمويل إن تم أستغلاله بشكل صحيح.
زيادة معدل التوظيف وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.
زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الرفاهية لدي الأفراد بالمجتمع.

3-5- عناصر التمويل الدولي

يمثل النظام التمويل الدولي كنظام متكامل يضم خمسة عناصر أساسية رئيسية موضحة فيما يلي:¹⁶

- النظام النقدي الدولي: والذي يضم بدوره عدة عناصر رئيسية أهمها العملات الوطنية و احتياطات الدولية والعملات الأجنبية، والآليات التنظيمية الدولية لأسعار الصرف.
- المدفوعات الدولية: والتي تعكس كل المعاملات المتعمقة بالدفع عمى المستوى الدولي والتي تخدم حركة البضائع وعوامل الإنتاج والأدوات المالية وتنعكس على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة.
- الأسواق المالية الدولية: وتعنى هذه النقطة بآليات التداول الخاصة بالأدوات المالية، العملة، القروض، الأوراق المالية... الخ.
- الضرائب الدولية: وتستخدم كطريقة لتعبئة الأموال على المستوى الدولي.
- الإدارة المالية الدولية: وتدرس دولية الاستثمار وإدارة المخاطر والتمويل العابر لمحدود.

خاتمة

توصلت هذه الدراسة الى أن النظام المالي و النقدي الدولي يساهم بشكل أساسي في تعزيز التمويل الدولي و ذلك من خلال أن النظام المالي الدولي يضع الإطار العالمي للاتفاقيات القانونية والمنظمات والجهات الفاعلة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية اللاتي تسهل معاً التدفق الدولي لرؤوس الأموال بغرض الاستثمار والتمويل التجاري، و بالنسبة لنظام النقدي الدولي هو مجموعة القواعد و الآليات و التنظيمات التي تتكفل بتسوية المدفوعات الدولية و تصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول على نحو يدعم فعالية التجارة الخارجية الدولية متعدد الأطراف ، و منه يساعد النظام النقدي الدولي على إيجاد ترتيبات وأجراءات مؤسسية يتم من خلالها تيسير التدفقات النقدية، وتسهيل المبادلات وتسويتها وتعزز عمليات التمويل الدولي .

- ¹ بضياف عبد المالك، محاضرات في التمويل الدولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 088 ماي 45، قالمة، 2019، ص 1.
- ² https://ar.wikipedia.org/wiki/المنظومة_المالية_العالمية de 21/05/2020 à 1.40
- ³ حكيم براضية، إدارة مخاطر السيولة النظامية كمدخل لدعم سلامة النظام المالي، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد 08، 2015، ص 92.
- ⁴ اسيا قاسيمي، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية و تحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2015، ص 22.
- ⁵ خير الدين بوزرب، عبد الله المنصوري، تقييم دور الولايات المتحدة في اصلاح النظام المالي العالمي بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (44)، 2015، ص 116.
- ⁶ الهام بن عيسى، بوزيان رحمان هاجر، لحسن جديدن، دور النظام المالي في دعم و تطور الاقتصادي، مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، مجلد 3، العدد 01، ص 75.
- ⁷ https://www.aam-web.com/ar/subject_detail/362 de 21/5/2020 à 1.07.
- ⁸ <https://political-encyclopedia.org/dictionary/> الدولي de 21/05/2020 à 1.29.
- ⁹ <http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=34425> de 16/06/2020 à 15.51.
- ¹⁰ https://alnajah11.blogspot.com/2014/11/blog-post_44.html de 21/05/2020 à 3.40
- ¹¹ <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/158563> de 16/06/2020 à 16.09.
- ¹² <http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=34426> de 16/06/2020 à 16.39.
- ¹³ <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=500368&r=0> de 17/05/2020 à 17.31.
- ¹⁴ بودخدخ كريم، محاضرات مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جبيل، 2016، ص ص 8-11.
- ¹⁵ <https://www.economicarab.com/2020/03/Definition-International-Finance.html> de 21/05/2020 à 2.10.
- ¹⁶ بضياف عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-9.